معوقات تطبيق نظام ضمان الجودةوالاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية

أ.م. د. عبد الرحمن الشرجبي
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك - كلية التربية – جامعة صنعاء
د. سميرة صالح المطري
استشاري وخبير جودة - وزارة التربية والتعليم
smeera 20182018 @qmail.com

الملخص

هدف البحث إلى تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ولتحقيق هذا الهدف عمل الباحثان على تحليل الدراسات والأدبيات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي، وكذا تحليل وتصنيف تقارير مجلس الاعتماد الأكاديمي، للخروج بأهم المعوقات. وتم تبويبها تحت أربعة عناوين رئيسية هي: معوقات قيادية منها "ضعف كفاءة الإداريين، وكذلك بعض القيادات الأكاديمية، وهيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي، الخوف من التغيير، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات. معوقات تنظيمية منها: تقادم الهياكل الإدارية، والتشبث بقيم وثقافة تنظيمية يصعب الانفكاك منها، الاعتماد على المركزية، وإضعاف دور مجموعات العمل والمجالس، وضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس. معوقات تعليمية ومعرفية منها: التعليم المعتمد على التلقين، والاستظهار، بدلاً من التحليل، والاستنتاج، والابتكار، و ضعف إدراك مفهوم (التعلم مدى الحياة)، و الطابع التقليدي لأساليب التدريس، ومعوقات البحث العلمي، و خدمة المجتمع ومنها: انحصار البحث العلمي بغرض الترقية، والتأليف لغرض الكسب المالي، وضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية، و زيادة العب التدريسي على حساب البحث العلمي. وفي نهاية البحث قدم الباحثان مجموعة من التوصيات والخطوات العملية لمعالجة وتفادي المعوقات .

كلمات مفتاحية:

معوقات – نظام ضمان الجودة – الاعتماد الاكاديمي

2

Impediments to the Implementation of Qulaity Assurance and Academic Accreditation System in Yemeni Universities

1. Dr. Abdurrahman Ash-sharjabi, Associate Professor of Education Management and Planning, Faculty of Education, Sana'a University
2. Dr. Sameerah Saleh Elmateri, A Quality Consultant and Expert, Ministry of Education

Abstrac:

This research aims to identify obstacles that hinder the implementation of the quality assurance system and academic accreditation in Yemeni universities. To achieve this goal, the researchers conducted an analysis for several previous studies and literature reviews related to academic accreditation. Moreover, they analyzed and classified reports of the Academic Accreditation Council in order to infer main obstacles, which eventually have been classified into four main headings as following:

1) Leadership Obstacles: They include obstacles such as poor competence of administrative staff, academic officials, dominance of the administrative sector over the academic sector, fear of change, and Inability to make decisions،

2) Organizational obstacles: They include obstacles such as old administrative organizational structure, adherence to organizational values and culture that is difficult to disengage, High centralization, weak role of work group, academic councils, and weak confidence in teaching staff ،

3) Educational obstacles: They include obstacles such as teaching through indoctrination and induction rather than deduction, innovation and the limited understanding about Lifelong learning, as well as, traditional method of teaching.

4) Obstacles of scientific research and community service: They include obstacles such as conducting scientific researches for promotion purposes, and Authoring for profit, and insufficient funds allocated for scientific research, increasing teaching loads at the expense of scientific research. In conclusion, the researchers suggested several recommendations as well as practical steps to address and tackle these obstacles .

Keywords:

Obstacles– Quality assurance system – Academic accreditation.

مقدمة:

نتيجة استمرار الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي' زادت الكثافة الطلابية بالجامعات وصاحب ذلك أوجه قصور نتجت عن عدم قدرة الجامعات على تحقيق الجودة عند تقديم خدماتها للمستفيدين، ومن أهم مظاهر غياب مؤشرات الجودة عدم تناسب أعداد هيئة التدريس مع أعداد الطلبة، وضعف مستوى الرضا عند الطلبة، وأولياء الأمور، وأصحاب الأعمال، والكثير من المشكلات التي تم الاستجابة لها وحلها بتوجيه الجامعات لتجويد مدخلاتها، وعملياتها، لضمان جودة مخرجاتها، وظهر اهتمام من الجامعات الحكومية، والأهلية بالبحث عن مؤشرات الجودة في محاولة جادة لتطبيقها والالتزام بها أسوة بالجامعات العربية، والدولية، التي راعت معايير ومؤشرات الجودة منذ العقد الماضي، ليتبع ذلك عملية تقييم لمدى توفر تلك المعايير، والمؤشرات' ليظهر ضرورة وجود نظام يدعم التقييم ويضمن توفر الجودة في الجامعة' وهو نظام ضمان الجودة والاعتماد.

ومن هذا المنطلق تأسس مدخل ضمان الجودة في التعليم العالي بعد انعقاد المؤتمر الدولي لضمان الجودة في التعليم الجامعي بمونتريال عام 1993م، حيث ترتب على نتائج وتوصيات هذا المؤتمر إنشاء مراكز دولية لضمان الجودة، والتقويم في بعض الجامعات الأوربية (عشيبة، 1999، 650).

والتقييم والاعتماد هو الجزء المكمل الذي يتوج تطوير أنظمة جودة التعليم بمؤسسات التعليم، وفي حالة اعترافه بأنها تم تطويرها عمليا طبقاً للمعايير المرجعية المتفق عليها، أي أن انشاء نظام الاعتماد هو الجزء التكميلي لإنشاء وتطبيق أنظمة تعليم عال طبقاً لمعايير الجودة' وليس بديلاً عنه (البيلاوي، 2009، 215).

ويُعد وضع وتطوير نظام الجودة مهمة كبرى لكل دولة، لأننا بحاجة إلى تقييم أهداف التعليم، ودعم الفرص التي تؤكد على تحسين الأداء، والتحصيل الاكاديمي للطلبة، وطرق عملية التعلم واستراتيجيتها، وتطبيق أساليب التقييم المرتبطة بمواقف التعلم، والتركيز على التعلم وجعل كل القرارات، والطرق قابلة للتطبيق في ظروف التعلم المختلفة، بحيث تتضمن مجالات مختلفة من التعلم ودرجات متنوعة من الإنجاز، والدافعية (عبدالعزيز، وحسين، 2005، 456).

ونتيجة إدراك الحكومة اليمنية أوجه القصور الحادة في نظام التعليم قامت بوضع استراتيجية وطنية بغرض تطوير التعليم العالي، والتصدي للتحديات التي يواجهها هذا القطاع، وتم اعتمادها في عام 2006، كما تم إعداد خطة للأنشطة تركز على تحسين الجودة، ونظام الإدارة العامة، وتنويع المؤسسات والبرامج، وتوفير الموارد المالية (البنك الدولي ،2010).

والجامعة اليمنية بتجربتها الحديثة العهد بالجودة تواجه مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تحد من قدرتها على تطبيق معايير الاعتماد، ومؤشراته، وهو ما سيهتم هذا البحث بدراسته من خلال تحليل مجموعة من الدراسات، والتقارير المتوفرة في اليمن والدول العربية في هذه الجانب، والذي تطرقت إليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، واقتراح بعض التوصيات التي من الممكن أن تساعد في الحد من هذه المشكلة .

مشكلة البحث وتساؤلاته:

أكدت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي على ان التعليم العالي يعاني من ضُعف في المردود التعليمي مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والسياسية، وذلك بسبب قلة تناسب مخرجات التعليم العالي مع حجم وكلفة المدخلات' على الرغم من أن الميزانية المخصصة للتعليم العالي في اليمن هي أفضل بكثير من بعض الدول العربية – قياساً لإجمالي الناتج القومي– والتي تشابه اليمن في الظروف الاقتصادية، ويُعد هذا هدراً للموارد لان الناتج هو مستوى متدن من المخرجات، ومن هنا تظهر أهمية محاولة تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي، وضمان جودتها وصولاً لاعتمادها اكاديمياً ولتحقيق ذلك لابد من دراسة أمكانية تنفيذ ذلك وما المعوقات التي من الممكن ان تحد من فاعليته، وبناء عليه يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق هدف رئيس هو:

"تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية "، ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال ادبيات الاعتماد الأكاديمي، و الدراسات السابقة، وتقارير مجلس الاعتماد الأكاديمي اليمني.
- اقتراح مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد الجامعات للتعامل مع معوقات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من أهمية موضوع الاعتماد الاكاديمي، وأثره في ضمان جودة الجامعات اليمنية الحكومية منها والأهلية، وفي ظل تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وشدة المنافسة في القطاع الخاص يظهر التساؤل في أوساط المجتمع: أي منهما هو الأفضل؟ والذي يضمن مستقبلا أفضل لسوق العمل.

من هنا تظهر أهمية تحديد معايير جودة تؤكد أو تنفي وجودها مدى المعوقات والصعوبات التي تحد من تحقيقها، ويوضح لصانع القرار أين مكمن الخلل والقصور وكيف يمكن معالجته، عبر اجراء التحسينات اللازمة التي تقلص وتحد أثر المعوقات التي سيهتم البحث الحالي بإيضاحها.

كما تظهر أهمية هذا البحث في كونه يسد ثغرة في المكتبة العربية واليمنية التي تعاني من قصور في الابحاث العلمية التي ناقشت معوقات الاعتماد الاكاديمي ، ومجمل الابحاث في هذا الموضوع قليلة جدا – بحسب علم الباحثين– ولا تحقق الاثراء المعرفي والتطبيقي الذي يعتقد الباحثان من خلال عملهما وتجربتهما في هذا المجالال الحاجة الماسة له، لذلك اختارا هذا البحث ليعالج جزءاً من هذا القصور.

منهج البحث واجراءاته:

انتهج الباحثان أحد أساليب البحث النوعي وهو أسلوب تحليل المحتوى لمجموعة من الدراسات العربية والمحلية، التي تناولت نظام ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي، وكذلك التقارير الرسمية الصادرة عن مجلس الاعتماد الاكاديمي لتقييم جامعات، وكليات، وبرامج التعليم العالي اليمني، وهو المنهج الأكثر مناسبة لموضوع الدراسة، نظراً لوجود وثائق (تقارير) وادبيات (دراسات) تفي بغرض الدراسة وتحقق أهدافها.

ويؤكد (أبو زينة واخرون،264،2007) على أن الوثائق في هذا النمط من البحث النوعي تعد مصدراً اساسياً للبيانات التي سيتم جمعها ومن ثم تحليلها، وتم تحليل المحتوى تحليلاُ تفسيرياً يعمل على وصف الظاهرة من خلال ملاحظة مستوى توفرها وتكرارها، أو الحدث ومعرفة عوامله الأساسية، وأسبابها، وكل ما يُمكن من فهم الظاهرة (عبيدات وأبو السميد، 2002، 217) في الاطار الذي يسعى الباحثان لمعرفته وهو معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

حدود البحث:

حدود موضوعية: يقتصر البحث الحالي على دراسة معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمية في الجامعات اليمنية من خلال مراجعة التقارير والدراسات السابقة ذات العلاقة.

حدود زمانية: شمل البحث الدراسات التي تم إعدادها من العام 2000م وحتى العام 2015م، وكذا تقارير وادبيات مجلس ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من العام 2009م وحتى العام 2017م.

مصطلحات البحث:

ضمان الجودة: يرى مروزيك واخرون (Mrozek et al) أن ضمان الجودة تشير إلى كل الأنشطة التي تحتاجها المؤسسات التعليمية لتوفير الخدمات التعليمية الفعالة للطلبة أثناء العملية التعليمية الأساسية، ودورة حياة الخريج الكاملة، وذلك من خلال توفير المعرفة والمهارات اللازمة لتطوير قدرات وكفايات الطالب، وزيادة كفاءة العملية التعليمية، عن طريق زيادة التزام الأفراد العاملين ومشاركتهم في تحقيق الجودة (المليجي، 2011، 162). وهي عملية تهف للتحقق من جودة المؤسسة التعليمية ومدى تلبيتها لتوقعات المستفيدين من الخدمة التعليمية، ومن ناحية أخرى فضمان الجودة تُعنى "بالتغذية الأمامية" بدلاُ من التغذية الراجعة، أي تصميم العملية والنظم بحيث يمكن التكهن بالمشكلات المحتملة ومنع حدوثها، مثل تخطيط مقرر دراسي- بما في ذلك تحديد أهدافه ومحتواه- وتعيين هيئة التدريس، والموارد، ووسائل التدريس، والنتائج المتوقعة- لضمان أن جميع الطلبة يحققون بقدر الإمكان أهداف المقرر- أي التوفيق بين الأهداف والعمليات والنتائج معاً (بريدي ، وجلاتر، وليفاسيس، 2006، 19).

الاعتماد الاكاديمي: المعنى اللُغوي للاعتماد يعني الاستناد، واعتمد اعتماداُ: اتكأ على شخص، أو شيء. ويرى (القاموس العربي الوسيط، 1986)، أن اعتمد الأمر: أي قبله ووافق على تنفيذه.

أما الاعتماد اصطلاحاُ فانه: "الاعتراف أو القبول بالمستوى العلمي لمؤسسة ما، والاعتراف بها من قبل هيئة خارجية فالمصطلح (Accreditation)، ومنها (Accredit) يعني يجيز، أو يقر، أو يشهد. والاعتماد (Accreditation) تعني الاعتراف بالمؤسسة والشهادة لها باستيفاء الشروط المطلوبة، واستخدمت وكالات الاعتماد في أمريكا تعريفين للاعتماد، الأول بأنه "عملية الاعتراف بالمؤسسة التعليمية، أو برامج الأداء، والتكامل، والجودة التي تولد الثقة لدى المجتمع التعليمي وكافة الناس". والثاني هو "الاعتماد عملية تقييم البرامج التعليمية بهدف تحقيق مستوى عال من الأداء (خليل، 2011، 188)، في ظل معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية مثل الحكومة ومجالس ولجان الاعتماد والوزارة"، وهو شهادة للمؤسسة بأنها حققت معايير الجودة المعلنة.

كما يُنظر إليه بأنه صيغة أو شهادة للمؤسسة التربوية بأنها استوفت المعايير على المستوى الإقليمي والدولي، وهو يرتبط بمنح الترخيص والذي يمثل آلية لضمان الجودة. فالاعتماد لا يُطلب لذاته ولكن بهدف ضمان توفر شروط الجودة والنجاح في مدخلات وعمليات ومخرجات المؤسسة التعليمية (البيلاوي، 2008، 30).

الاطار النظري: يصف البعض عقد التسعينات بأنه "عقد الجودة أسوة بما عُرف عن الثمانينات بأنه عقد فاعلية الأداء" (طعيمه وآخرون، 2006، 34).

ويرى كوهلر (Kohler) أنه يشمل مجموعة من الإجراءات الخاصة بتقييم الجودة التي تهدف إلى الاعتراف بالبرامج الدراسية واستحسانها من قبل هيئة مستقلة تضم مجموعة من الخبراء (المليجي، 2011، 221).

وتُمثل مرحلة ضمان الجودة أهم المراحل في مسيرة حياة الجودة، وهي من أهم المصطلحات التي ارتبطت بالاعتماد الاكاديمي، ولكي تتحقق الجودة في الخدمة النى تقدمها المؤسسة التعليمية لابد ان تُتخذ إجراءات متعددة تضمن اتصاف الخدمة بالجودة، وهذه الإجراءات الهادفة لتحقيق الجودة تسمى ضمان الجودة (Quality Assurance).

والجودة مهما كانت الطريقة التي تُعرف بها، عبارة عن خاصية (Characteristic)، تمتلكها الخدمة بكمية قد تقل أو تكثر، اما ضمان الجودة فهي عملية (Process) موجهة نحو الحصول على هذه الخاصية، وهذه العملية تشمل كل الإجراءات المخططة والمنظمة التي من شانها جعل الاحتمال كبيراً في أن الخدمة التعليمية ستمتلك متطلبات محددة، ومواصفات موضوعة مسبقاً (مجيد والزيادات، 2008، 343) ويشير ضمان الجودة إلى عملية تقييم المؤسسة التعليمية أو البرنامج، ومن ثم تحليل نقاط القوة والضعف، وإعطاء التوصيات بشأن جودتها بما في ذلك وضع استراتيجية محددة لضمان الجودة – والتقويم في هذه الحالة يكون له بعد داخلي (تقويم ذاتي) وخارجي – (يتم بواسطة خبراء من الخارج، ونظراء لهم من الداخل)– والتوصيات تعكس أهداف هذا التقويم الذي يهدف إلى التحسين المستمر (Daniel, 2000)، والهدف الأساسي لضمان الجودة هو تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل.

ويذهب فرمان (Freeman)، إلى أن الهدف من ضمان الجودة في المؤسسة التعليمية هو التحسين المستمر الذي يتبنى المدخل الوقائي' الذي يعني توقع احتمالات الأخطاء والقضاء عليها قبل حدوثها، ومن ثم يقل الفاقد ويتوفر المال لأنها تُعنى بتنفيذ العمل بشكل صحيح من المرة الأولى (الفتلاوي، 2008، 61) ويحدث أحيانا الخلط بين مصطلح ضمان الجودة (Quality Assurance)، ومصطلح ضبط الجودة (Quality Control)، ويستعمل المصطلحان كمترادفين رغم ان هناك فرقاً كبيراً بينهما (مجيد والزيادات، 2008، 45)، فيقال أن ضبط الجودة عملية بعدية بالنسبة للخدمة– أي تأتي بعدها– هدفها اتخاذ إجراء معين بالنسبة للخدمة التعليمية التي تتبين بعد الفحص والتدقيق إنها ليست بالمستوى المطلوب، وقد يكون الإجراء رفض الخدمة أو التخلص منها، وقد يتبع ذلك إجراءات لمعرفة أسباب الفشل، وتوصيات للتصحيح، بينما ضمان الجودة عملية قبلية تتخذ قبل تقديم الخدمة، هدفها إكساب الخدمة نوعية محددة مسبقاً، فعملية ضبط الجودة لأتمنع الفشل وإنما تشير إليه، والذي يمنعه هو عملية ضمان الجودة.

وضبط الجودة هي وسيلة للكشف عن العيوب، أما ضمان الجودة فهي وسيلة لمنع حدوث العيوب (الخطيب والخطيب، 2004، 117). وعملياً يجب أن تترافق العمليتان وتتلازما، وتتبع إحداهما الأخرى، بحيث نبدأ بضمان الجودة لتحديد مواصفات الخدمة، ونلحقها بضبط الجودة للتأكد من مواصفات الخدمة

وإصلاح الأخطاء وتعديل المسار للخدمة إن كان فيها خلل لتصبح أكثر اتفاقاً مع المواصفات المرسومة والمحددة من قبل نظام ضمان الجودة، ويُعد الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة – ان لم يكن وسيلته الوحيدة – باعتباره عملية تتخطى تحقيق الجودة إلى كونه يمثل نوعاً من التقييم المؤسسي الشامل والموجه للمؤسسات التعليمية، ويمكن ان يُنظر إليه على انه نوع من المراجعة الشاملة والتقييم المستمر (المعرفة، 2010، 18)، الذي يؤكد آو ينفي الالتزام بمعايير الجودة في حدها الأدنى لتكون الخدمة التعليمية مقبولة، آو الحكم بالجودة في حدها الأعلى بكون الخدمة التعليمية متميزة، فضمان الجودة نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة التي تتضمنها المعايير، والتي تضعها هيئات الاعتماد، ويتم قياس وتقييم الأداء إزاء المعايير الموضوعة تحت مظلة الجودة، فالاعتماد يضمن جودة العملية وجودة مخرجاتها، واستمرارية تطورها.

ويؤكد (عبد الهادي، 2005، 25) على أن ضمان الجودة يتضمن ما يلي:-

1- وضوح مهمة المؤسسة وأهدافها وأن تكون معروفة للجميع.

2- خضوع الأنظمة التي يتم العمل من خلالها لتفكير جيد، وكذلك سهولة فهمها وإبلاغها لكل فرد في المؤسسة.

3- مسؤولية كل شخص عن عمله ووضوح هذه المسؤولية في كل وقت.

4- مفهوم المؤسسة للجودة محدد تماماً ومدعم بالمستندات.

5- هناك أنظمة للتأكد من أن كل شيء في المؤسسة يعمل وفقاً للخطة.

6- عندما تسوء الأمور فهناك طرق متفق عليها لإعادة تلك الأمور إلى نصابها الصحيح.

أما الاعتماد (Accreditaion) فهو عملية أو إجراء يضمن للمؤسسة التعليمية اعترافا صريحاً من جهة مختصة بالتقويم، ويحدث هذا عندما تحقق برامج المؤسسة معايير محددة تؤهلها لنيل ثقة المجتمع التربوي والمحلي، وتبدأ هذه العملية بقيام المدرسة تطوعياً بتقويم ذاتها، ويشكل هذا التقويم الأساس لأي مراجعة لبرامج المدرسة ينظر فيها (وفي مؤشرات أخرى) فريق عمل يأتي من خارج المؤسسة (العمر، 2007، 45).

وكان أول ظهور للاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تعدد وتباين المؤسسات التعليمية وعدم وجود نظام معايرة مركزي، وذلك عام 1871 بمبادرة من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة ميتشجان (Michigan University)، حيث قاموا بزيارة لمؤسسات التعليم الثانوي بالولاية بهدف التأكد من أنها على قدر من الكفاءة والتميز الذي يسمح بقبول خريجيها في الجامعة دون الخضوع لاختبارات قبول ثم قام المسئولون عن المؤسسات التعليمية الثانوية في ولاية نيو انجلاند (New England)، وأقاليم أخرى بالشروع في تنظيم هيئات إقليمية للاعتماد وذلك بهدف التغلب على مشكلات المعايير والقبول (المعرفة، 2010، 24).

وظهرت أول مؤسسة في مجال الاعتماد عام 1885م وعرفت باسم جمعية نيو انجلاند للكليات والمؤسسات التعليمية الثانوية (New England Assoccation of Colleges and Secondary Schools (NE ASC)، وبذلك ظهرت فكرة الاعتماد من تعاون تطوعي مشترك بين الجامعات والمؤسسات التعليمية بهدف تحسين الوضع التربوي ومناقشة بعض القضايا المهمة، وكان نتيجة هذا التعاون تطوره إلى إنشاء جمعيات إقليمية للاعتماد الأكاديمي تشترك فيه أكثر من ولاية (خليل، 2011، 188).

فوائد الاعتماد: يلتقي الاعتماد الأكاديمي مع ذلك الوهج الجميل في قلوب كثير من الاكاديميين الذين يسعون إلى الرقي بمؤسساتهم الأكاديمية نحو الأفضل باستمرار، كما يلتقي ذلك بالأمل العظيم لدى كثير من الاكاديميين والساسة الذين يبذلون ما في وسعهم للرقي بأوطانهم ودفع عجلة التنمية إلى الأمام لتعزيز مواقع دولهم التنافسية بين الدول في عالم يتسم بالتنافسية الشديدة (الحكيمي، 2012، 45)، كما ان تبني الاعتماد يحقق فوائد عديدة ذكرها (خليل، 2011، 234)، و(حسين، 2005، 22) منها:-

- تسيير العمل وفق منظومة فعالة توفر الرضا لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
- تامين النمو المهني والأكاديمي للعاملين في المؤسسة التربوية.
- إشاعة القيم الايجابية ونبذ الاتجاهات السلبية في المؤسسة التعليمية.
- إلغاء الحاجة إلى التقويم لأداء المؤسسة التعليمية، فالاعتماد يوفر الوقت والمجهود والمال الذي ينفق من حين لأخر للتعرف على مدى تحقق الأهداف التعليمية.

- اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات والقيم المطلوبة لتحقيق جودة البرامج والمقررات الدراسية.
- رفع دافعية العمل والإنتاج لدى المعلمين وزيادة دافعيه الطلبة للتعلم.
- وضوح مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية والجماعية في عمل المؤسسة التعليمية.
- زيادة التعاون والتفاعل الاجتماعي بين المعلمين في المؤسسة التعليمية.

ويؤكد هامالاينن (Hamalainan) أن الاعتماد يؤدي إلى المزايا الآتية:-

- يضمن معايير الجودة الأساسية التي تم الاتفاق عليها، وهو ما يضمن الاعتراف الدولي والعالمي.
- يجعل ترتيبات ضمان الجودة أكثر استقلالية من خلال التركيز على معايير حكم خارجية ومطلقة ينتج عنها تقارير واضحة.
- يسمح بوضع معايير ومقاييس عالمية للبرامج.
- يسهل عملية ربط تقارير الجودة بالتشريعات الأخرى مثل التمويل والمساعدات المالية للطلاب والاعتراف بالمؤسسات والبرامج الأكاديمية والكفايات اللازمة للخريج للدخول للمهنة.
- يضع معايير وترتيبات لضمان الجودة لإشهارها على الطلاب والرأي العام.

ويمكن القول ان الاعتماد يحقق مزايا وفوائد كثيرة أهمها على الإطلاق : التأكيد للمستفيدين (طلبة – أولياء أمور – مجتمع محلي ومجتمع خارجي)، بأن المؤسسة تسير وفق مبادئ ومعايير الجودة. ويمكن القول ان الاعتماد يعمل على :

- تعزيز مبدأ المساءلة والإدارة الذاتية، وترسيخ مبدأ المسؤولية والمشاركة لدى العاملين.
- يسهل تطوير وتحسين العمليات لتوفر معايير أداء وتقييم واضحة ومقننة.
- تعزيز الولاء والاعتماد لدى الطلبة و منتسبي الجامعة.

ويمر الاعتماد بعدة خطوات لابد أن تكون وفقا لترتيب معين لأن كل خطوة متصلة ومرتبطة بالخطوة التي تليها، فالجامعة التي تسعى للاعتماد المبدئي يجب ان تمر عبر عدة مراحل هي: وضع المعايير من قبل جهة رسمية، القيام بدراسة التقويم الذاتي للجامعة، زيارة فريق التقويم من الأقران، وإصدار حكم من قبل جهة الاعتماد (Coffey and Millsaps , 2004).

إجراءات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي:

تم تحديد الاجراءات المتعلقة بتطبيق الاعتماد من هرمان (Harman, 1998) بخمس مراحل هي:

1- الدراسة الذاتية

أي أن تقوم الجامعة بإعداد دراسة تفصيلية تقدم بها وصفاً موضوعياُ دقيقا لما تم بالفعل في جميع عناصر منظومتها التعليمية، وفي اليمن عمل المجلس على إعداد دليل الغرض منه هو تقديم إرشادات كافية للمؤسسات التعليمية، حول كيفية إعداد دراسة التقويم الذاتي لبرامج الدراسات العليا والخاصة بالمستوى الأول من مستويات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ وكذلك تعليمات تبين الوثائق المطلوبة لدعم موقف المؤسسة في كل معيار من معايير هذا المستوى. كما يوفر الدليل معلومات منظمة للجان التقييم عن المؤسسة التعليمية، فتساعدهم في الحكم على مدى تحقيق المؤسسة التعليمية معايير هذا المستوى وكتابة ملاحظاتهم حول كل منها في الفراغات التي خصصت لذلك، ويتضمن الدليل تعليمات حول كيفية تعبئة المعلومات المطلوبة لكل معيار ومعاييره الفرعية، والوثائق والأدلة المطلوبة للكشف عن مدى تحقيق البرنامج الأكاديمي كل معيار من معايير هذا المستوى، ويتضمن أيضا جداول خاصة تساعد على تفريغ البيانات المطلوبة حول كل معيار. كما يشمل الجزء الثاني من الدليل خمسة عناوين فرعية، تقابل المعايير الخمسة لهذا المستوى من مستويات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهي (مجلس الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي، 2017):

- المعيـــــــار الأول: رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم.
- المعيار الثاني: البرنامج الأكاديمي وأعضاء هيئة التدريس.
- المعيار الثالث: إدارة البرنامج الأكاديمي.
- المعيار الرابع: مرافق ومنشأت البرنامج الأكاديمي.
- المعيار الخامس: موارد البرنامج الأكاديمي.

2- التقويم الخارجي:

ويتم فيها تشكيل لجنة أو عدد من اللجان المتخصصة المكونة من خبراء متميزين لدراسة الوثائق المقدمة من قبل الجامعة للتحقق مما جاء فيها، والتأكد من مصداقيتها.

3- الزيارات الميدانية:

يتم تشكيل فريق يقوم بعدد من الزيارات الميدانية للجامعة الراغبة في الحصول على الاعتماد لإجراء المقابلات مع الاساتذة، والاداريين، والطلبة، للتعرف على اوضاع الجامعة ، وتقييم مستواها بشكل مباشر للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية.

4- القرار النهائي:

في هذه المرحلة تقوم الجهة المسئولة عن منح الاعتماد بدراسة كافة التقارير، والتوصيات المقدمة لها من الجامعة، ومن اللجان المتخصصة، وفريق الزيارات الميدانية، ثم تتخذ قرارها في ضوء مدى التزام الجامعة بالمتطلبات، والمعايير المطلوبة للاعتماد' والقرار إما أن يكون منح الاعتماد بدون شروط، أو منح الاعتماد بشروط، أو رفض منح الاعتماد، ويتم منح الاعتماد لمدة من الزمن بين 2 – 5 – 10 سنوات، وذلك في ضوء وضع المؤسسة، وتاريخ تأسيسها.

دراسات سابقة: فيما يلى بعض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية ذات العلاقة بهذه الدراسة:

1) **دراسة (Enemark, 2000):** بعنوان " بناء نظام جودة في مؤسسات التعليم الجامعي"

هدفت الدراسة إلى بناء نظام لتأكيد الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي لتعزيز برامج التعليم للمستقبل بهذه المؤسسات وقد اقتضى تحقيق هذا الهدف تحقيق الأهداف المرحلية التالية: اقتراح نموذج لتوكيد الجودة يسهم في تحسين البرامج التعليمية المستقبلية – في جامعة الابورج – يقوم على التعليم بالعمل، حيث يقسم الطلاب بعد تلقي المحاضرات إلى مجموعات من (4 – 6) طلاب يتولون تنفيذ مشروع للعمل بإشراف احد أعضاء هيئة التدريس، لتوفير بيئة تعلم عالية الجودة للطلاب داخل إطار هذه الجامعة، ونشر ثقافة الجودة الشاملة بالجامعة بغية تشكيل وبناء إطار جودة يقوم على التطوير والتحسين المستمر، خاصة لفئات التعليم المحلية، وكذا تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتطوير ادائهم من خلال العمل كفريق، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت إلى نتائج أهمها: ان تطبيق نظام توكيد الجودة ادى إلى تحسين بيئة التعلم وتحسين جودة أداء الطلاب، وان التقييم الخارجي ضروري لتدعيم التقويم الداخلي للمؤسسة شريطة ألا يتم في جو يتسم بالسلطوية، وايضاُ لنشر ثقافة الجودة الدور الهام والرئيس لتطوير التعليم

الجامعي، وبناء على ذلك قدمت الدراسة وسائل متعددة لتوكيد الجودة يمكن ان تسهم بشكل كبير في تطوير أداء النظام المؤسسي بالتعليم الجامعي.

2) **دراسة (Blum, 2006):** عرضت الدراسة تجارب شبكة مؤلفة من 7 جامعات شمال المانيا، بكيفية نشر ثقافة الجودة بهذه الجامعات حيث تمت مراقبة أدوات تطوير وتحسين جودة برامج البحث العلمي والتدريس، وكذلك اختبار مدى فاعلية المقاييس المستخدمة في قياس ثقافة الجودة بشكل منظم ومن أهم النتائج التي قدمتها الدراسة: إن نشر ثقافة الجودة وتنميتها داخل المؤسسة يؤدي إلى تطوير وتحسين الجودة الشاملة بالمؤسسة بينما الاعتماد على المؤسسات الخارجية يؤدي في أحيان كثيرة إلى تزييف الحقائق والنتائج التي يمكن الوصول إليها، واعتبرت ثقافة الجودة مدخلا مناسباً لتحقيق الجودة وقياسها بشكل مفصل وعادل، لأنها تعتمد على إجراءات شفافة تأخذ في الاعتبار مجموعات مختلفة من المشاركين.

3) **دراسة (الدجني، 2006):** " واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الاسلامية في غزة من خلال تحليل الخطة الاستراتيجية في ضوء معايير الجودة التي اقرتها الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المحتوى باستبانة مكونة من (58) فقرة ووزعت على عينة الدراسة البالغة (117) عنصراً، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وضوح مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى إدارة الجامعة بدرجة مرتفعة ويعتبرون ان وجود التخطيط الاستراتيجي خطوة لازمة ومهمة لتحقيق الجودة الشاملة، ووجود ضعف في صياغة بعض جوانب الرؤية والرسالة والأهداف من حيث عمومية الرؤية وضعف استشرافها للمستقبل وشمولية بعض الأهداف وعدم دقة التعبير في بعض جوانب الرسالة.

4) **دراسة (النشاش، 2006):** " تطوير أنموذج لضمان الجودة في الجامعات الأردنية في ضوء الواقع والنماذج العالمية "، هدفت الدراسة إلى تطوير أنموذج لضمان الجودة في الجامعات الأردنية في ضوء الواقع والنماذج العالمية، واستخدمت الدراسة الأسلوب المسحي التطويري عن طريق

مسح الأدبيات المتوفرة وتحليلها، ومسح الواقع وقياس درجة تحقق وتوفر البنية التحتية والبيئة الملائمة لنظام ضمان الجودة وثقافة الجودة في الجامعات الأردنية التي حازت على جائزة ضمان الجودة البريطانية، وهي الجامعة الأردنية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة فيلادلفيا، وجامعة العلوم التطبيقية، وتكون مجتمع الدراسة من (58) عميداً، ورئيس قسم، وعضو هيئة تدريس في كليات الجامعة الأردنية، واستخدمت الباحثة استبيانة مكونة من (168)، للكشف عن واقع ضمان الجودة ، وتوصلت إلى نتائج أهمها : إن الجامعات التي حققت معايير ضمان الجودة مازالت تعاني من الضعف في بعض المجالات مثل مجال إدارة المعرفة، وتوفر المعلومات التي تسهل المقارنة المرجعية، وعدم وجود قاعدة بيانات فعالة، عدم وجود تغطية واضحة للمفاهيم الخاصة بضمان الجودة في الجامعات، عدم وجود قيادة فعالة ، وأظهرت النتائج ان المبادرات والسعي نحو تحقيق الجودة قد جاء على مستوى جميع الكليات، على مستوى فردي فقط، واظهرت وجود مشكلة في التخطيط الاستراتيجي في الجامعات رغم أنه نقطة أساسية في التغيير والتطوير.

5) دراسة (الجبوري، وعدنان، 2013): "معوقات التوافق مع معايير اتحاد الجامعات العربية لضمان الجودة والاعتماد – دراسية حالة في جامعة الموصل/ العراق"، عملت الدراسة على تشخيص المعوقات التي تواجهها كليات الجامعة التي تتعلق بضمان الجودة، وتحليلها، واقتراح سبل تجاوزها، واعتمدت على أسلوب دراسة الحالة، واستخدم الباحثان أكثر من أداة مثل قائمة الفحص، والمقابلات، والزيارات الميدانية للكليات، وفحص الوثائق، والسجلات، وأهم المعوقات التي توصلت اليها الدراسة هي: عدم وضوح الدعم الإداري، وعدم اعتماد دورات الجودة كمتطلب للترقية، وضعف التحفيز، وضعف الاهتمام بالتطبيق، والتوثيق، وقصور في الدعاية والاعلان، أما أهم المعوقات المالية فهي: عدم وجود ميزانية مستقلة لمشروع تأهيل الجامعة لضمان الجودة، وضعف الحوافز المالية، والمعنوية، وعدم وجود تغطيه مالية مناسبة للدورات.

6) دراسة (بدرخان، والشوه، 2013): "المعوقات التي تعترض تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تعترض تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في الجامعات الاردنية من وجهه

نظر أعضاء هيئة التدريس، وقامت الباحثتان بتطوير استبانة تتكون من 47 فقرة وزعت على أعضاء هيئة التدريس، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن أهم المعوقات تتعلق بالبحث العلمي، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات التي تعترض تطبيق النوعية، وضمان الجودة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجامعة، أو الكلية، واوصت الدراسة بالاهتمام بالبيئة التحتية، والتجهيزات التي تسهم في رفع كفاءة أعضاء الهيئة التدريسية، والطلبة في البحث العلمي، وكذا اتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية المتعلقة بأمورهم، ومناقشتها.

7) دراسة (محمد، 2015): "تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي (كلية التعليم المفتوح أنموذجا)"، هدفت الدراسة الى عرض تجربة كلية التعليم المفتوح بجامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي، ومعرفة مستوى جودة الأداء الأكاديمي في الاقسام العلمية، و تكون مجتمع الدراسة من جميع الأقسام العلمية في الكلية ، ووأوضحت أهم نتائج الدراسة: وجود تطور مستمر في أنموذج الجودة، ووجود تحسن في مستوى الأداء الأكاديمي للعام الجامعي 2014م عن العام السابق' حيث بلغت نسبة التحسين 16،29%، واوصت الدراسة الاستمرار في تطوير أنموذج الجودة الخاص بالجامعة في ضوء معايير، ومؤشرات جهات الاعتماد الدولية، وفي ضوء مؤشرات الأداء للجامعات العريقة، والبدء بأنشاء مؤسسة اعتماد اكاديمي تابعة للجامعة تساعد المؤسسات على تحقيقها.

8) دراسة (النجار، وآخرون، 2015): "تطبيق معايير الجودة التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق معايير الجودة التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا، من خلال الرجوع للدراسات السابقة واستعراض ما فيها من معوقات، والرجوع إلى المفاهيم الخاصة بالجودة التعليمية الشاملة، وتم الوصول لمجموعة من المعوقات تم تقسيمها إلى محاور هي: معوقات الأداء في العملية التعليمية، ومعوقات الأداء في البحث العلمي، وفي خدمة المجتمع، وفي الجوانب التنظيمية، ومن ثم ومن خلال استبانة مكونة من 36 عبارة في المجالات السابقة، تم تطبيق الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس

في خمس كليات هي: الهندسة، والعلوم الطبية، والإدارية، وتقنية المعلومات، والحاسبات، وكلية العلوم الإنسانية، وبلغ عدد العينة 76 فرداً ، وكانت أهم نتائج الدراسة هي: أهم المعوقات تتعلق بالبحث العلمي، وتليها خدمة المجتمع، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: زيادة الحوافز لأعضاء هيئة التدريس، وتوفير فرص للتفرغ العلمي لإجراء الابحاث العلمية، وعقد مؤتمرات بصفة دورية، ومستمرة.

علاقة الدراسات السابقة مع هذه الدراسة:

من الاستعراض السريع لبعض الدراسات السابقة نلاحظ انها تناولت الموضوع من جانبين رئيسيين هما:

- التأكيد على أهمية الاعتماد من خلال– ضمان تحسين مستوى أداء الطلبة، وضرورة التقويم الداخلي للجامعة وذلك لتحسين بيئة التعلم، وأهمية نشر ثقافة الجودة، ودور الجودة في تطوير النظام المؤسسي في التعليم الجامعي.
- توضيح لأهم معوقات ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة تجميع اكثر عدد ممكن من المعوقات في الجامعات الاهلية والحكومية المحلية، والعربية والتي كان أهمها هي المعوقات المتعلقة بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع، كما ان أهم نقاط الضعف في الجامعات هي التخطيط الاستراتيجي، وضعف نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما اكدت الدراسات التي تم استعراضها سابقاً أهمية ودور الجودة في تحسين النظام المؤسسي للجامعات، ونظراً لندرة الدراسات على الأخص اليمنية في هذا المجال تحديداً، عملت هذه الدراسة على البحث عن معوقات واقعية للجامعات اليمنية من خلال تحليل مضمون التقارير الرسمية الصادرة عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهذ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، ويضيف ثراءً معرفياً تحتاجه المكتبة العربية عموماً والمكتبة اليمنية خصوصاً.

نتائج تحليل المحتوى وتفسيرها:

من خلال تحليل محتوى الادبيات، والدراسات المتوفرة في مجال الجودة والاعتماد الاكاديمي ذات العلاقة بالبحث الحالي تم في البداية الاطلاع بتمعن عليها واستخراج ما يتعلق منها بمعوقات الاعتماد الاكاديمي، وان اختلفت التسمية حيث وجدت تحت مسمى صعوبات، تحديات، أو مشكلات احياناً، تم لاحقاً دمج ما تشابه منها في فقرات موحدة في مجموعات، وأفراد ما أختلف ومن ثمّ تم تصنيفها، وتبويبها ضمن محاور محددة تجتمع في فكرة واحدة، وفيما يلي استعراض لهذه المراحل التي تم العمل عليها للخروج بالمعوقات في صورتها النهائية، والتي اشارت اليها دراسات كل من: (خليل وعبد المعطي، 2007، 901)، و(خليل،2011، 306)، و (الجبوري، وعدنان، 2013)، و (بدرخان، والشوه، 2013) والتي أكدت على مجموعة من المعوقات العامة منها:

- تدني المستوى النوعي للتعليم بشكل عام وكذلك المستوى الكمي، ويرجع ذلك إلى التوسع في أعداد المقبولين، وضعف الموارد المخصصة للمؤسسات التعليمية.
- المستوى العلمي المتدني لأعضاء هيئة التدريس أو لبعضهم على الأقل.
- تعقد عملية التدريس بكثرة متغيراتها (معلم – متعلم – بيئة تعليمية)، والتي تحد من فعاليتها.
- قلة استقرار الإدارة وسرعة تغير المسئولين، مما لا يتيح لهم فرصة رسم الاستراتيجيات التطويرية وتنفيذها على المدى البعيد.
- ضعف نظام المعلوماتية في المجال التعليمي وعدم التنسيق بين مصادر المعلومات وانعكاساتها السلبية على عملية الاعتماد.
- الأخذ بفكرة الاعتماد سوف تتطلب نفقات كثيرة ليس فقط لعملية الاعتماد وإنما لاستيفاء المعايير المطلوبة.

وناقش (الترتوري، 2009)، المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي في الدول العربية، ومن أبرزها انخفاض الانتاجية، وزيادة التكاليف، وكذا نقص الموارد المالية، وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة، وتدني مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين.

وذكرت دراسة (Yuhong, Yang, Ming, 2010)، الصعوبات، والمشكلات التي واجهت تأسيس نظام ضمان جودة التعليم العالي في الصين، ودراسة (الحكاري، 2007)، هدفت الدراسة للتعرف على أبرز

الصعوبات التي تواجه الكليات، والجامعات بمدينة جدة، كما ناقش (Ahmed and Hamdoon.) 2007، التحديات، والعقبات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في دولة الامارات، وبين (الغامدي، 2005)، أهم الاستراتيجيات المطلوبة لتطبيق ضمان الجودة، وذلك بعد مناقشته لأهم المعوقات عند تطبيق معايير الجودة في الجامعات السعودية، أما دراسة (ال زاهر،2005)، فقد هدفت إلى الكشف عن عدد من التحديات المجتمعية، والاقليمية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، وأهم ما توصلت اليه هو ضرورة الاعتناء بعضو هيئة التدريس بداية من دقة اختياره، ثم إعداده، والاهتمام المستمر بتمكينه من تطوير قدراته، ومهاراته العلمية، والمهنية بعد حصوله على درجة الدكتوراه، واكدت دراسة (النشاش، 2006)، أن الجامعات تعاني من الضعف في بعض المجالات مثل مجال إدارة المعرفة، وضعف توفر المعلومات التي تسهل المقارنة المرجعية، وعدم وجود قاعدة بيانات فعالة، وعدم وجود تغطية واضحة للمفاهيم الخاصة بضمان الجودة في الجامعات، وعدم وجود قيادة فعالة، أما دراسة (العضاض، 2015)، فأكدت على مجموعة من المعوقات مثل ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة، يليه في الأهمية ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية، ومن قبلها اكدت على ذلك دراسة (الجبوري، وعدنان، 2013)، التي اوردت مجموعة من المعوقات، والصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي في العراق، واكدت دراسة (Enemark, 2000)، على ضرورة تحسين البرامج التعليمية كونها تعاني من عجز كبير في مستوى أداء اعضاء هيئة التدريس، وسيادة المناخ السلطوي، وأساليب التدريس القديمة، أما دراسة (بدرخان، والشوه، 2013)، فأشارت إلى معوقات تنظيمية تتعلق بالثقافة التنظيمية للجامعات الأردنية.

وأضاف (الدليمي، والسامرائي، 2011)، مجموعة من التحديات، والمعوقات، موكداُ على شيوع بعض مظاهر الفساد المالي، والاداري في بعض مرافق الجامعة، وأنشطتها، والأوضاع غير المستقرة التي تساهم في تفاقم مشكلة مؤسسات التعليم العالي، وفي اليمن ناقشت دراسة (حمزة،2012) تجربة الاعتماد الأكاديمي، وأوردت عدد من المشكلات التي رافقت تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما ناقشت مجموعة من الدراسات اليمنية جودة الجامعات اليمنية ومنها: دراسة (عرجاش، 2004)، و (هاشم، 2008)، و (السبع وأخرون، 2010)، و (المعمري، 2015)، و (عباس، والعامري،

2015)، الذي أكد على أن أكبر المشكلات والمعوقات هي شحة الموارد المالية، وغياب الأجهزة، ووسائل التعليم، وفي نقاشها لجودة الجامعات تطرقت لبعض المعوقات والمشكلات، وعملت دراسة (محمد، 2015)، على عرض تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال الاعتماد في الأقسام العلمية المختلفة بكلية التعليم المفتوح للعام الجامعي 2012 – 2013م، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسن كبير في مستوى جودة الاداء الأكاديمي للأقسام العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وبالمثل عملت دراسة (النجار، 2015)، على دراسة معوقات تطبيق معايير الجودة التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وعملت دراسة (ناصر والسعدي، 2017) على تحديد مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة ازال للتنمية البشرية، وحصل معيار جودة مخرجات التعليم على المرتبة الأولى، وحصل معيار خطة تحسين الجودة على المرتبة الثانية، بينما حصل معيار جودة البرامج الأكاديمية على المرتبة الثالثة، ومعيار ضمان الجودة أتى في المرتبة الرابعة، وربما تُفسر هذه النتائج بانها كانت من وجهه نظر منتسبي الجامعة المستهدف بها الدراسة، فكان من الطبيعي ان يأتي تقييمهم لصالح المؤسسة التي يعملون فيها، وذلك لأن دراسة (الحكيمي، 2009، 42)، أكد ت على أن الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل متسعة، وذكر مجموعة من التحديات والمعوقات، مثل قدم المناهج وطرق التدريس، وقلة أو عدم توافر الحرية الأكاديمية، وضعف أداء بعض أعضاء هيئة التدريس، وازدحام القاعات بالطلبة، وعدم كفاية ومناسبة المكتبات، والمختبرات، وندرة الخدمات الطلابية، ونقص الإمكانيات، وغياب الاستقلالية، والانغلاق عن المجتمع المحيط، ومحدودية نشاطات البحث العلمي، وجمود انظمة التعليم العالي، ونقص تمويل التعليم العالي، ومع تعدد تلك الدراسات إلا أنه وبحسب علم الباحثين لم تناقش أي دراسة علمية عوائق تطبيق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية' ومن هنا برزت أهمية هذه الدراسة في تحديد هذه العوائق، وتقديم توصيات للتغلب عليها، وتجاوزها، للسماح للجامعة اليمنية للقيام بدورها في انتاج المعرفة، وتطبيقها، في مستوى من الكفاءة والفاعلية، واعتمد الباحثان على مجموعة من التقارير الخاصة بمجلس الاعتماد وضمان الجودة حول تجارب تقييمها لبعض البرامج في الجامعات الاهلية، والحكومية خلال الفترة من 2017/7/25، وحتى 2018/7/1م، إضافة لما سبق عرضه من دراسات وادبيات الجودة

والاعتماد الأكاديمي. ويرى الباحثان أن معوقات تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية تمثلت في أربعة أقسام رئيسية وهي كالآتي :

1- معوقات قيادية:

- ضعف كفاءة الإداريين، وبعض القيادات الأكاديمية.
- هيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي.
- الخوف من التغيير، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.
- ضعف الاهتمام بتأهيل أعضاء هيئة التدريس، ومساعديهم، وضعف التنمية المهنية لهم، وللإداريين.
- غياب نظام تقويم الأداء للقيادات الإدارية، والعاملين.
- تدني مستوى الكفاءة الداخلية، وضعف القدرة على القيام بالتخطيط والمتابعة والرصد والتقييم.
- ضعف قنوات الاتصال بين أقسام وإدارات الجامعة.
- تغليب النظام التقليدي واهمال اعمال الفكر.
- سيادة الفكر السلطوي عند القيادات الادارية، والاكاديمية.
- عدم اعتماد دورات الجودة كمتطلب للترقية.
- غياب وحدة التوجيه، والقيادة.
- عدم مراعاة مبادئ الديمقراطية في اختيار القيادات الجامعية.

2- معوقات تنظيمية:

- تقادم الهياكل الإدارية، والتشبث بقيم، وثقافة تنظيمية يصعب الانفكاك منها.
- الاعتماد على المركزية، وإضعاف دور مجموعات العمل، والمجالس.
- ضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس.
- غياب الاستقلالية المالية في الجامعات الحكومية بسبب السيطرة المركزية على الموارد المالية من قبل وزارة المالية.
- ضعف الاهتمام بالتطبيق.
- غياب الجانب التطبيقي في الدورات.

- عدم الاطلاع على التجارب السابقة.
- قصور في الدعاية والإعلان.
- عدم إشراك شعبة الجودة في الكلية بصياغة معايير التدريب المستمر.
- ضعف التفكير بالفوارق التشغيلية.

3- معوقات تعليمية ومعرفية:

- التعليم المعتمد على التلقين، والاستظهار، بدلاً من التحليل، والاستنتاج، والابتكار
- ضعف إدراك مفهوم (التعلم مدى الحياة).
- الطابع التقليدي لأساليب التدريس
- المناهج التقليدية غير المواكبة للتطورات، واحتياجات سوق العمل.
- تقادم المناهج الدراسية، ونقص الكتب بالمكتبات وقلة المعامل والمختبرات، ناهيك عن الافتقار إلى البنية التحتية الإلكترونية.
- ضعف مؤهلات أعضاء هيئات التدريس.

4-معوقات البحث العلمي، و خدمة المجتمع:

- انحصار البحث العلمي لغرض الترقية، والتأليف لغرض الكسب المالي.
- ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية.
- زيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي.
- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.
- قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشراكة مع المراكز البحثية العالمية.
- ضعف إمكانية المكتبات وقصور في تقديم خدماتها البحثية، والمعرفية.
- ضعف دور الجامعة في خدمة المجتمع.
- قلة الاهتمام بتنظيم المؤتمرات العلمية بصفة دورية.
- غياب خريطة بحثية محددة للبحث العلمي على مستوى التخصص.
- عدم تشجيع البحوث المشتركة مع مراكز أبحاث عالمية، وإقليمية.

– ضعف الامكانات المادية المتاحة للكليات للمشاركة في خدمة المجتمع.

كما يمكن إضافة معوقات مالية تتلخص في:

- عدم وجود ميزانية مستقلة لمشروع تأهيل الجامعة لضمان الجودة.
- ضعف الحوافز المالية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس.
- عدم وجود تغطية مالية مناسبة للدورات.

التوصيات:

بناءً على نتائج تحليل المحتوى للدراسات السابقة، والتقارير الرسمية لمجلس الاعتماد، يرى الباحثان أن التوصيات الآتية يمكن أن تساعد في التغلب على معوقات الاعتماد والجودة في اليمن:

- الاستعانة ببيوت خبرة دولية لها باع طويل، وخبرة عريقة في مجال جودة التعليم العالي للإشراف على تدريب القيادات الأكاديمية في الجامعات، والإشراف على تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد.
- إنشاء بيئة سياسية داعمة للتنوع والحرية الأكاديمية، مع توفير تمويل يشجع الجامعات على المنافسة وفق المستوى العالمي، لاكتساب المؤشرات التي تحقق مقاييس الجودة ، ومعاييرها.
- الاستفادة من البيئة المحيطة، والتنسيق معها بما يفيد في إيجاد مخرجات تربوية، وأكاديمية مُعده إعداداً ملائماً لتحقيق أهداف المجتمع.
- توفير الية مراجعة داخلية تضمن تحليلاً دقيقا لواقع الجامعة، وتقدم تقييما ناقداً يهدف إلى التحسين والتطوير بالاستفادة من التجارب الدولية، وبما يسهم في إثراء الخبرات الأكاديمية، والاستفادة من الافكار والمفاهيم الجديدة والتي يمكن تعلمها وتبنيها مثل: مفهوم "مخرجات التعلم" الذي يساعد على إعداد متخرجين بمستوى جودة عالي.
- توفير الية للمساءلة (نظام للمساءلة) يعمل على تحقيق شفافية في الاداء الأكاديمي ويعززه.
- تشكيل وحدات جودة بكل كلية على أن يتولاها أشخاص ذوو كفاءة عالية، مع توفير ميزانية مالية و‘عطاؤهم الصلاحيات اللازمة لممارسة عملهم والنجاح فيه للقضاء على صعوبات ومعوقات الحصول على الاعتماد، وذلك من خلال العمل علىالآتي:

1- نشر ثقافة الجوة بين منتسبي الجامعة.

2- مساعدة الجامعات على تحديد فلسفتها (الرؤية – الرسالة – الأهداف) بحيث تكون واضحة المعالم، وعصرية، وتواكب التطورات.

3- تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس و مساعدئهم، ومتابعة تنويع طرق التعليم والتعلم، وتفعيل استخدام التقنيات الحديثة.

4- تنمية أعضاء هيئة التدريس، وتبصيرهم بأدوارهم البحثية، والتدريسية بعد اختيارهم وفق كفاءاتهم وقدرتهم على التواصل مع الطلبة.

5- إشراك الطلبة في اختيار المساقات وتحديدها.

6- وضع مناهج ومساقات دراسية مرتبطة باليات نقل المعرفة، وتكنولوجيا التعليم، والمواضيع البحثية بعيداً عن تقليدية التدريس، والتلقين والتعلم بالصم والحفظ (ثقافة الذاكرة) بما يضمن الحداثة – المواءمة – التفكير التحليلي – التعلم الذاتي – اكتساب المهارة.

- وضع نظام متابعة وتقييم للمتخريجين لقياس مدى امتلاكهم للمهارات والقدرات التي تعينهم على التعامل مع سوق العمل بنجاح، ووضع قواعد لتوزيع الاجور الاضافية، والحوافز، والامتيازات الخاصة مثل البعثات، والمنح.
- توجيه البحث العلمي نحو أهداف التنمية، والمشكلات الوطنية، وتقديم الدعم المالي اللازم لإنتاج ابحاث علمية ذات مستوى علمي رفيع.
- الاهتمام بتشجيع حرية الفكر والتعبير، والتفكير النقدي، والابداعي عند الطلبة والسماح لهم بتقديم الآراء، والمقترحات بما يتوافق مع اخلاقيات وقيم العمل.

المقترحات:

– عمل دراسات ميدانية من وجهة نظر الممارسين بناء على نتائج هذه الدراسة وذلك لمعرفة مستوى الاعاقة التي تسببها هذه العوامل على الجامعات اليمنية مما يساعد للتعامل معها بطريقة عملية وفعالة.

– نشر ثقافة الجودة لدى القيادات الجامعية، واقناعهم بأهمية التغيير، وتحسين الاداء، وأهمية الاعتماد لتحقيق ذلك.

– الاهتمام بالحوافز المادية ووضع نظام للحوافز (معنوية ومادية) لأعضاء هيئة التدريس لرفع مستوى الولاء والانتماء للجامعة عند عضو هيئة التدريس.

– الاهتمام بالمكتبات والنوادي والصالات الرياضية، والبنية التحتية اللازمة لبدء العمل التشغيلي (الأكاديمي).

– خفض الساعات التدريسية لعضو هيئة التدريس الذي يقوم بإنجاز بحث علمي.

– العمل على ربط الجامعة بالمجتمع والاستفادة من عضو هيئة التدريس لبحث قضاياه، وحل مشكلاته، وتقديم الدورات التدريبية التي يحتاجها المجتمع وبأسعار رمزية، وكذا تقديم الاستشارات، والمحاضرات، والامسيات التطوعية للمجتمع.

– تعزيز فرص المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية المهمة لرفع مستوى الثقة بين أعضاء هيئة التدريس.

– وأخيراً يقترح الباحثان إجراء دراسة كمية لمعوقات الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.

المراجع:

- أبو زينة، واخرون، فريد كامل (2007). مناهج البحث العلمي – طرق البحث النوعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الاردن.
- اسحاق، هاشم (2009). متطلبات ومعايير واليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التعليم العالي وتحديات تأسيسها بجامعة إب، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن، "تحديات جودة التعليم العالي والاتحاد الأكاديمي في دول العالم الثالث، صنعاء: اليمن.
- البيلاوي وآخرون، حسن حسين (2008). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- البنك الدولي (2010). تقرير البنك الدولي عن مشروع انشاء مجلس ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي،2010، تقرير رقم: AB5456..

- بريدي، و جلاتر، و اليفاسيس، مارجريت، ورون، وروزليندا (2006). الإدارة التعليمية – الاستراتيجية – الجودة – الموارد، ترجمة بهاء شاهين، مجموعة النيل العربية، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- بدرخان، و الشوه، سوسن، هناء (2013). المعوقات التي تعترض تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مجلة عربية علمية محكمة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، المجلد السادس، العدد الثالث عشر،2013م، صنعاء: اليمن.
- الترتوري، محمد عوض (2009). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، شبكة النظم العربية.
- الجبوري، وعدنان، ميسر، وهمام (2013). معوقات التوافق مع معايير أتحاد الجامعات العربية لضمان الجودة والاعتماد "حالة دراسية في جامعة الموصل / العراق"، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الرابع عشر، المجلد السادس، 2013.
- الحكيمي، عبداللطيف حسين حيدر (2012) . الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي العربي – نظرة نقدية، قضية العدد، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد السابع .
- حمزة، اسوان عبدالله (2012). تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (101) 2012.
- الحكاري، لما بنت حسن بن علي (2007). مدى إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الكليات الأهلية بمدينة جدة، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.
- حسين، سلامة عبدالعظيم (2004). الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

- الخطيب والخطيب، أحمد ورداح (2004). أدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية، دراسة أعُدت بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- خليل، نبيل سعيد (2011). إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- خليل، وعبد المعطي، عمر سيد واحمد حسين (2007). معايير ضمان جودة واعتماد المؤسسة التعليمية المصرية في ضوء تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة، المؤتمر العلمي الثامن للتربية– بعنوان " جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام في الوطن العربي ، في الفترة من 23–24 مايو 2007م، كلية التربية، جامعة الفيوم، المجلد الأول، 2007م.
- الدليمي والسامرائي، جمال داوود، وعمار عصام (2011). التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم العالي، المنعقد في 10 – 5/12/ 2011م، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.
- السيسي ، عشيبة، جمال وفتحي ، (2010). ثقافة الجودة الشاملة بمدارس التعليم العام على ضوء تطبيق ضمان جودة التعليم والاعتماد، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر، العدد (69)، مارس 2010م.
- السماوي، والمخلافي عبدالرقيب، وسلطان (2005). الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في جامعة تعز– الواقع والرؤية المستقبلية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي حول تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث، صنعاء: اليمن، 10–12 اكتوبر.
- السعدي، والحياني، محمد زين، وناصر سعيد (2017). مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة ازال للتنمية البشرية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد (31)،.

- السبع، سعاد سالم واخرون (2010). تقويم برنامج إعداد معلم اللغة العربية في كلية التربية – جامعة صنعاء في ضوء معايير الجودة الشاملة، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (5)، المجلد (3).
- طعيمه، والبندري، رشدي وسلمان (2006). التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- عبد الهادي، محمود عز الدين (2005). نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"، والمنعقد بتاريخ 24–25 يناير 2005م، القاهرة – مصر، الكتاب الأول، المؤتمر منعقد برعاية الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية– بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف – جامعة القاهرة.
- عبيدات وأبو السميد، ذوقان وسهيلة (2002). البحث العلمي (البحث النوعي – البحث الكيفي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان: الاردن.
- عرجاش، علي شوعي (2010). تطوير إدارة كليات التربية بالجمهورية اليمنية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير منشورة، دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر، صنعاء: اليمن.
- عشيبة، فتحي درويش (1999). الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي– دراسة تحليلية، دراسة مقدمة لمؤتمر تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الالفية الثالثة، في الفترة (26– 27) مايو، كلية التربية، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 1999م.
- العمر، عبد العزيز بن سعود (2007). لغة التربويين، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- العضاض، سعيد بن علي (2015). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي– دراسة ميدانية، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد التاسع.

- الفتلاوي، سهيلة محسن كاظم (2008). الجودة في التعليم (المفاهيم–المعايير–المواصفات–المسؤوليات)، دار الشروق للنشر و التوزيع، سلسلة طرائق التدريس، الكتاب الثامن، عمان: الأردن.
- اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد (2005). دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، مشروع تطوير التعليم العالي (ضمان الجودة والاعتماد)،الجيزة: جمهورية مصر العربية.
- مجيد والزيادات، سوسن شاكر، ومحمد عواد (2008). الجودة في التعليم دراسات تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- محمد، عبد اللطيف مصلح (2015). تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الاداء الأكاديمي الجامعي– كلية التعليم المفتوح أنموذجا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 8 (22).
- المعجم الوسيط. القاموس العربي الوسيط، 1986م.
- المعرفة، مجلة شهرية تصدر عن وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، (2010)، العدد (186).شوال 1431هـ – سبتمبر 2010م، ملف العدد " جودة التعليم والاعتماد المدرسي".
- المليجي، رضا ابراهيم (2011). جودة واعتماد المؤسسات التعليمية واليات لتحقيق ضمان الجودة والحوكمة المؤسسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- المعمري، فهد صالح مغربة (2015). تقييم الاداء الاكاديمي بكلية التربية والألسن– عمران بالجمهورية اليمنية وفقاً لبعض متطلبات الجودة الشاملة، بحث منشور في مجلة جامعة الناصر، العدد الخامس – المجلد –المجلد الثاني – يناير – يونيو 2015، صنعاء: اليمن.
- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي (سبتمبر، 2013). الاطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، معايير المستوى الأول، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.

- (2017). دليل دراسة التقييم الذاتي لبرامج الدراسات العليا "بداية"، صنعاء: الجمهورية اليمنية.
- مشروع تطوير التعليم العالي (2006). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006 –2010، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.
- النجار، فهمان قايد(2015). تطبيق معايير الجودة التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مجلة عربية علمية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، مركز تطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء: اليمن، المجلد الثامن ، العدد(21)، 2015م.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2008). مسودة دليل الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي، ديسمبر– صنعاء: الجمهورية اليمنية .

- Coffey, K.R. And Millsaps , E. M.(2004)Handbook To Guide Educational Institutions through the accreditation process: the ABC of accreditation. The Edwin Mellen Pess, New York.

- Daniel. P. Others (2000) The goodness of fif between the Voices Is the field and NLATE PDS Draft Standards. Teaching and change.

Education in the Twenty-first Century Vision Action, Arab Regional